

انباء لبنانية

إلى كل لبناني عاقل للحياة ومحبه للأمل
تعبر ركم الأراضي والبحار لتلكم بالقالي لبنان
لتتابعوا أخباره، وتناقشوا معاً أهم القضايا
في وطنكم الثاني الكويت

lebanews@alanba.com.kw

الابا فرنسيس يلتقي مفتي لبنان ودریان بهني الحريري

استقبل البابا فرنسيس في الفاتيكان أمس مفتي لبنان الشيخ عبد اللطيف دريان الذي يزور روما ضمن إطار ندوة حول حوار الأديان. وأعرب المفتي دريان للبابا فرنسيس عن تقديره لموقفه من تعزيز الحوار الإسلامي-المسيحي ودعوته إلى العيش المشترك، مؤكداً على قوله لا يوجد إرهاب إسلامي، بل يوجد إرهابيون في كل دين، مؤكداً الأثر الطيب لهذا القول في نفوس المسلمين كافة، خاصة في لبنان بلد العيش المشترك. المفتي دريان اتصل برئيس الحكومة المكلف سعد الحريري وهناك على الثقة التي أولاها إياها النواب وأمل من جميع القوى تسهيل مهمته. ويؤدي المفتي دريان صلاة الجمعة اليوم في مسجد روما الكبير. **روما - خلدون نواص**

«البعث» نحو فصل النائب هاشم لرجوعه عن الامتناع.. وبري: للرئيس المكلف دين في ذمتي وفيته له

الحريري بعد قبول تكليفه: أتطلع لتشكيل حكومة وفاق وطني تتخطى الانقسام

المال إلى القوات، نافية أن يكون فاتح الرئيس عون بهذا الشأن، مؤكداً على الشراكة في السراء والضراء. اما عن حصة رئيس الجمهورية، فقال: حصته معروفة، وبعد هذه الحصة يصبح التيار والقوات شراكة معاً، وبيت القصيد بالنسبة لي اننا لسنا مع ما يسمى حكومة الوفاق الوطني المطروحة التي لا يطلع منها شيء. وأضاف: ان أكثرية ساحقة من الدول، منها إيران، لم تكن تريد وصول عون إلى الرئاسة، واصفاً خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس عون في مجلس النواب بالوطني والسيادي والاستقلالي بامتياز 100٪. وتابع يقول لبرنامج «بموضوعية»: إذا كان الشيخ نعيم قاسم يعتبر هذا خطاب القسم واستقلالياً، فلماذا لا تطرح اعتماده كبيان وزاري للحكومة مادام يجب للجميع؟

من جهته، قال النائب مروان حمادة: الرئيس بري يكاد يكون القيادي الشيعي الوحيد الذي يستطيع ان يمثل الطائفة الشيعية الكريمة وحركة أمل في الحكومات دون اشارة اي حساسيات، لا عربية ولا خارجية، ولا يعرض لبنان في كل ما يتعلق بمصداقيته المالية، وبالتالي فإن لحزب الله دوراً ولرئيس بري دور أكثر شفافية وراحة للحموات. حمادة اعتبر ان حزب الله انتصر في الرئاسة، وقال: لكن بكل تأكيد التشكيكية الحكومية صححت الميزان الطابش لصالح حزب الله بمجرد تكليف سعد الحريري بهذا العدد الكبير من الأصوات.

اللبنانية برئاسة د.سمير ججعج واللقاء الديموقراطي برئاسة وليد جنبلاط وتالياً رئيس الحكومة سعد الحريري البقاء على حجم الحكومة الحالية اي 24 وزيراً. وأضافت الأوساط لـ «الأنباء» ان المطالبين برفع عدد الوزراء إلى 30 وزيراً غابيتهم توفير مقاعد وزارية لكتلة حزب البعث والحزب القومي والنائب طلال ارسلان، في حين يرى المعارضون ان البعث والقومي وارسلان كانوا ممثلين بوزراء 8 آذار، ويمكن ان يستمر تمثيلهم من خلال كتلتهم النيابية.

ويلتقي الحريري مع حزب الله وحركة أمل على الاحتفاظ في الحكومة بوزير يمثل تيار المرده وسليمان فرنجية كما الحاصل في الحكومة السالفة القائمة بتصرف الأعمال. وفي حديث لـ «الأنباء» تي. في»، قال رئيس القوات اللبنانية د.سمير ججعج ان إيران أحببت ان تظهر انها حققت انتصاراً في انتخابه، كما يروج اعلامها، فلنظهر ما تشاء، لكن لا اليوم ولا بكرة او بعد جمعة او شهر او شهرين، لن يكون للعماد عون الا العماد عون، فجوهر خطاب القسم سيادة واستقلال، ونحن لا نريد أكثر من هذا، نحن مع ان تعود الدولة بكل معنى الكلمة، واذا من داع للمقاومة هي من يقاوم. وعارض ججعج قيام حكومة وحدة وطنية، مستشهداً بحالة الحكومة الحاضرة «القوات اللبنانية مشهود لها بشفافيتها، ما الذي يمنع ان تكون وزارة المال مع القوات اللبنانية؟». وقال: اتمنى ان تؤول وزارة



(محمود الطويل)

الرئيس العماد ميشال عون متوسلاً الرئيس نبيه بري والرئيس المكلف سعد الحريري

ملاحظاته على الملباسات التي سبقت انتخاب العماد عون رئيساً إلى مقاطعة سياسية قد تولد حساسيات مذهبية، في حال غياب كتلته وكتلة حزب الله، عن الحكومة الحزبية، لذلك أثار تحويل اهتمامه باتجاه مشاورات تشكيل الحكومة التي سيحفل بالصدارة اعتباراً من صباح الاثنين، حيث يبدأ الرئيس المكلف استشاراته في مجلس النواب.

هذا تشير اوساط سياسية لـ «الأنباء» ان حجم الحكمة موضوع تجاذب، فحزب الله ومعه الرئيس نبيه بري يطالبان بحكومة وحدة وطنية موسعة، بينما تفضل القوات

الرئيس المكلف، ليلتبع مرسوم تكليفه، إضافة إلى مرسوم قبول استقالة حكومة تمام سلام، وتداول الرؤساء الثلاثة بالخوطة التالية أكان بالنسبة للاستشارات او بالنسبة لمؤشرات التجاذب السياسي حول المقاعد الرئيسية. وكانت مساع استمرت حتى ساعة متقدمة من مساء اول من امس توصلت الى اقناع بري بأنه لا مفر من تسمية الحريري بمعزل عن موقف حزب الله الذي امتنع عن تسمية احد رابطا مشاركته بالحكومة بمشاركة بري بدل ان يكون العكس هو الحاصل. وبدأ واضحاً ان رئيس المجلس تجنّب تحويل

«امل» قررت ان اوفي هذا الدين وان اعطي اصوات الكتلة للرئيس الحريري. وكان عضو الكتلة عن حزب البعث نائب العروبة قاسم هاشم امتنع اول من امس عن تسمية الحريري مع الامين القطري للبعث عاصم قانصوه، لكنه عاد وانضم الى الكتلة في تسميته الحريري، وقد علمت «الأنباء» ان قيادة البعث باشرت اجراءات ضده، بينما احتسب صوتا نائبى الحزب القومي اسعد حردان ومروان فارس لصالح تسمية الحريري. وعاد الرئيس بري الى مكتب رئيس الجمهورية، وسرعان ما انضم اليهما

اللبنانيين علينا ان نبدأ في العمل لنحمي وطننا من النيران المشتعلة لنعيد الأمل والثقة إلى شبابنا وشاباتنا بمستقبل أفضل ونعيد ثقة العرب والاستثمار في لبنان، فإنه عهد جديد لجميع اللبنانيين... بعد ذلك، زار الحريري، ضريح والده الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسط بيروت وقرأ على روحه الفاتحة. الرئيس نبيه بري تحدث للإعلاميين فقال: «عهد جديد للرئيس دين في ذمتي، كما قلت سابقاً بانتي معه والى جانبه، ظالمًا كان أم مظلوماً، واليوم وبعد ان اجتمعت بكتلة التنمية والتحرير وبقيادة

مصادر لـ «الأنباء»:

عون والحريري لحكومة من 24 وزيراً



وحزب الله يريد لها موسعة لضم الحلفاء

انتهت الاستشارات النيابية التي اجراها الرئيس ميشال عون الى تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة بعد حصوله على ترشيح 112 نائباً من اصل 126 نائباً، وكان آخر من زكاه رئيس مجلس النواب نبيه بري واعضاء كتلته الـ 13، وآخر من امتنع عن تزكيته كتلة حزب الله. وقد أعلن زعيم تيار المستقبل، قبول تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة. وقال الحريري في مؤتمر صحافي مقتضب، عقب اجتماعه مع عون، «شرفني رئيس الجمهورية العماد عون بتكليفى بتشكيل الحكومة وقبلت التكليف، شاكرًا له ثقته وثقة النواب الذين شرفوني بهذه المهمة الوطنية التي أنطلق فيها مفتاحاً على جميع الكتل ومن بينها الكتل التي لم تسميني».

وأضاف «أملى كبير بهذه اللحظة الإيجابية بأن تضع حداً لمعاناة الوطن والمواطنين التي استمرت طوال عامين ونصف العام من الشلل والجفاف وتشكيل حكومة سريعة تفضل على إنجاز قانون انتخابي وتشرف على إنجاز الانتخابات النيابية في موعدها». واستدرك بالقول «أتطلع للشروع في الاستشارات لتشكيل حكومة وفاق وطني تتخطى الانقسام». ولفت إلى أنه «عهد جديد في تشكيل حكومة تمكننا من شريك أبنينا لمعالجة الأزمات الاقتصادية والبيئية والأمنية والسياسية... وأكد الحريري أن «حق

انتخابات 2017 بين احتمالين: في موعدها على أساس الـ 60.. أو قانون جديد وتأجيل تقني

فترة وجيزة إذا توافرت الإرادة السياسية، ولكن الوقت لم يعد يسمح بإجراء انتخابات في شهر مايو المقبل على أساس قانون نسبي، وإن أي قانون يقوم على النسبية، يحثنا إلى ستة كاملة للتضخيم له قانونياً ولوجستياً. وهذا القانون يحتاج إلى شرح مفصل للنائب والمرشح، ويحتاج لتدريب رؤساء الأقسام ولجان القيد عليه، وكيف يحسب رئيس القلم المرشح الفائز. وبالتالي، فلا خيار أمام اللبنانيين الآن سوى إجراء الانتخابات على أساس قانون الـ 60، أو إقرار قانون النسبية، وتأجيل الانتخابات لسنة جديدة.

تلقتي معظم الآراء والتقدير في شأن الانتخابات النيابية المقبلة على حصر الاحتمالات والخيارات المتاحة في احتمالين وخيارين: 1- إذا كانت الأولوية هي لإجراء الانتخابات في موعدها (مايو 2017) دونما تأخير أو تأجيل، فإن ذلك يعني حكماً إجراء الانتخابات على أساس قانون الـ 60 الناخب حالياً. 2- إذا كانت الأولوية هي لـ «قانون الانتخابات الجديد»، أي أن القانون أهم من الانتخابات، فإن ذلك يعني حكماً تأجيل الانتخابات النيابية تأجيلاً تقنياً لمدة ستة كحد أقصى. يقول أحد الخبراء في ملف الانتخابات إن الوقت متاح لإنجاز قانون جديد خلال

الحريري انتهى. كما يبدي انزعاجاً من التجارب المحدود مع دعوته إلى التحرك الاحتجاجي في طرابلس على تأييد الحريري لانتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، وأيضاً من عودة النائب خالد الضاهر إلى كتلة المستقبل. وتقول أوساط رفيق إن التطورات الأخيرة تدفعه إلى مراجعة شاملة في حساباته وخطه للمرحلة المقبلة (انقصر نشاط رفيق خلال أسبوع على لقاء سفير الإمارات في بيروت). **عون- العيد بعيدين:** يرغب الرئيس ميشال عون في إقامة عرض عسكري بمناسبة عيد الاستقلال بعد انقطاع دام 3 سنوات، على أن يتقبل بعد العرض التهانئي في قصر بعبداً بمناسبة العيد الوطني وانتخابه رئيساً للجمهورية بعدما فضل إرجاء تقبل التهانئي بانتخابه حتى عيد الاستقلال. وكانت زمنية محددة لإثبات الجناحة والسياسة، تمام سلام طوال فترة توليه رئاسة الحكومة امتنع عن ترؤس الاحتفالات في عيد الجيش والاستقلال احتراماً لموقع رئاسة الجمهورية الشاغر ومراعاة لشعور المسيحيين، وهو ما أدى إلى إلغاء العرض العسكري في عيد الاستقلال وحفل تخريج الضباط وتقليدهم السيوف في عيد الجيش.

أخبار وأسرار لبنانية

هولاند برجي زيارته لما بعد التشكيل: الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أرجأ زيارته المرتقبة إلى لبنان لهيئة الرئيس ميشال عون إلى ما بعد تشكيل حكومة الحريري الجديدة. **مؤشرات موقف المرده:** تسمية كتلة «المرده» الرئيس سعد الحريري في الاستشارات النيابية، ومن دون انتظار الموقف النهائي للثنائي الشيعي، ترى فيه أوساط مراقبة مؤشرين: **● الأول:** استمرار العلاقة بين سليمان فرنجية وسعد الحريري، مع ما يعنيه ذلك من استعداد لتعاون وتنسيق في المستقبل القريب (الحكومة) والمتوسط (الانتخابات النيابية) والبعيد (الانتخابات الرئاسية) التالية. **● الثاني:** ثبات العلاقة الشخصية بين سليمان فرنجية وسعد الحريري وعدم تضررها من الاستحقاق الرئاسي لترشيح الحريري عن ترشيح فرنجية واستمرار فرنجية في ترشيحه (الذي لم يفسد في الود قضية، ما يعني أن فرنجية يفصل بين عون والحريري، وفي حين يقاطع الأول فإنه يتوحد إلى الثاني، ويبدي فرنجية تفهمه للموقف الذي اتخذته الحريري، ويقول إن حلفاءه خذلوه

«الحراك المدني» انتهى أيضاً..

بيروت: العهد الجديد المنبثق من فراغ الستين والقائم على معادلة عون-الحريري بمباركة حزب الله لم يعلن فقط نهاية الاصطفاء السياسي القائم منذ عشر سنوات على فريقَي 8 و14 آذار، وإنما أعلن أيضاً نهاية الحراك المدني الذي كانت له بصمات في الانتخابات البلدية وكان يتحضر للدخول على خط الانتخابات النيابية للتأثير فيها. ولكن ما حصل أن استجماع الطبقة السياسية قواها واستنهاض نفسها ومصالحها مجيداً وقدرتها على إقناع قواعدها الشعبية بالانعطافات الجديدة في الخيارات والتحالفات. كل ذلك أدى إلى أن يكون الحراك المدني أحد ضحايا الوضع الجديد. في هذا الإطار يقول عماد بري أحد أبرز الناشطين في الحراك المدني إن الطبقة السياسية التي كانت تتفكك كليا في المرحلة الماضية، «قسمت على الذبور التي زرعتها المجتمع المدني والتي كان يتوقع أن تزهر في الانتخابات النيابية المقبلة» في ربيع عام 2017، مضيفاً أنه «لا يبدل حقيقياً يمكن الحديث عنه اليوم من جديد»، مشيراً إلى أن «ضعف الحراك الذي كان قيد النمو، إضافة إلى خثرة أخطائه ودخول مجموعات انتهازية على الخط، كلها عوامل تضاعفت وأدت إلى استحالة تحقيق أي نتيجة تذكر في أي مواجهة ديموقراطية مقبلة مع الطبقة

السياسية التي أعادت إنتاج نفسها». وتحدث بري عن «عوامل متعددة تجعل الأفراد المحازبين يسارعون للاتفاف على زعمائهم عند كل منعطف، أبرزها الارتباط الخدماتي والارتباط الديني وشد العصب الحزبي» واستطرد بأن «حالة التملل الشعبي تصل لأول مرة إلى مستويات مرتفعة في ظل الحالة الاقتصادية المزرية وتردي الأوضاع الاجتماعية»، مرجحاً أن يظهر «الشرخ الحاصل في عدد من الأحزاب والختيارات وأبرزها تيار المستقبل في الانتخابات المقبلة، إلا إذا اعتمد قانون الستين الحالي وتحالف «المستقبل» مع «القوات» والتيار الوطني الحر». ثم قال: «غير أن التحدي الذي تواجه تيار المستقبل تبقى أكبر بكثير من تلك التي تواجه الأحزاب المسيحية التي تستطيع التأثير في جماهيرها من خلال الحديث عن الوحدة المسيحية وغطاء بركي». ويرد عبود قاعي، الكاتب والباحث في علم الاجتماع، سبب التأقلم السريع للجماهير الزرية مع الخيارات الجديدة لزعماؤها، إلى أن «كل فرد ينتمي إلى مجموعة طائفية أو مذهبية يفضل انتماءه هذا على انتمائه الوطني ونظراً لضعف كيان الدولة، وضعف مؤسساتها والإدارات العامة». ولفت إلى أنه «كلما حصل وفاق بين الزعامات الطائفية انسحب تلقائياً على المجموعات التي يديرها هؤلاء الزعماء».

المطلوب «حكومة موالدة» برئاسة الحريري

ما كان يحصل في الحكومات السابقة. وردا على سؤال حول الرئيس بري سيسمحان للعهد الجديد بتشكيل حكومة موالدة ومن خارج الديموقراطية التوافقية»، لفت النائب معلوف في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن عدم أخذ العبر من التجارب السابقة، والقبول بحكومة تكون مراًة لحكومات الفشل السابقة، سيؤدي إلى رهيبة الصراعات والمحاصصات والتجاذبات السياسية، وسيبقى السلطة التنفيذية تحت رحمة التوافق الديموقراطي الذي من شأنه تأخير انطلاق عجلة الحكم، مستتركا بالقول: «في حال تعذر قيام حكومة موالدة، وأرغم الرئيس الحريري على تأليف حكومة أوضاع سياسية، يجب أن يكون هناك اتفاق سبق لكونه عمل الحكومات لمنع تكرار مهزلة «جدول الأعمال التوافقية» وتعطيل مجلس الوزراء تحت عنوان

بيروت- زينة بطارية

رأى عضو كتلة القوات اللبنانية النائب جوزف معلوف، أن الحكومات التوافقية أو ما سمي بحكومات الوحدة الوطنية، أثبتت عدم قدرتها على إدارة شؤون البلاد والمواطنين، لا لكون لبنان إلى الإنكفاء والخروج عن مواكبة النهضة الاقتصادية العالمية، معتبراً بالتالي أن المطلوب اليوم كي يستعيد لبنان عاقبته وثقة الخارج به، حكومة غير تقليدية برئاسة سعد الحريري قوامها «حكم الموالدة»، وعديدها من أصحاب الاختصاص والقرارات التقنية، والخبرات في إدارة الملفات، لاسيما الملفات الحيوية منها كالنقط والكهرباء، مؤكداً ان هذا النوع من الحكومات سيسمح دون أدنى شك بتفادي الصراعات ضمن الفريق الحكومي الواحد، وبإعداد إمكانية عقد الصفقات والسمرات وإبرام المسامات على غرار



جوزف معلوف

الرئيس بري قامت وطنية كبيرة ولا غنى عن بصماته

المطلوب «حكومة موالدة» برئاسة الحريري